

فساد المعنى وأثره في توجيه الأعراب

١.د. محيي الدين توفيق إبراهيم

مما أصبح مسلما به في النحو العربي أن للحركات الاعرابية وظائف تتحدد بموجبها مكونات الجملة العربية، ومن ثم تؤثر في المعنى العام للجملة. فقد تبين ان الضمة وما ينوب عنها علم الاسناد، وان الكسرة علم الاضافة المباشرة وغير المباشرة. واما الفتحة فهي لما عدا ذلك اولما لا يصلح أن يكون مرفوعا أو مجرورا. وعلى الرغم من ان دعوى قطرب أن الحركات ليست دلالات على المعاني، بل هي وصل لربط الكلم قد شغلت حيزا لا بأس به من الدراسات النحوية قديما وحديثا، إلا أن نتائج البحث الدقيق قد أظهرت أن دعواه هذه وما تبعها من أقوال لطائفة من الدارسين المحدثين وأغلب المستشرقين، مخالفة للواقع اللغوي الذي ظهر عند تدوين اللغة العربية، ودراسة قواعدها منذ زمن أبي الاسود وحتى يومنا هذا (١). بل إن دراسة النقوش العربية التي تعود لما قبل الاسلام قد أظهرت أن الضمة كانت تكتب بالواو. وكذلك ما توصل اليه علماء اللغات المسماة بالسامية من أن بعضها كاللغة الاكدية كانت معربة اعرابا قريبا من اعراب العربية. ولا شك ان النص القرآني الذي احتفظ برسمه، يزيد في الدلائل على صحة هذه النتيجة. فالالفاظ التي تعرب بالحروف نيابة عن الحركات قد حافظت على رسمها بالطريقة التي تثبت ان الواو مثلا في جمع المذكر السالم تثبت عندما يكون هذا الجمع مرفوعا، وان الياء تثبت عندما يكون منصوبا ومجرورا، وهذا القول يصح على الاسماء المثناة والاسماء الستة في حالة الاضافة الى غير ضمير المتكلم، والافعال الخمسة. وقد وقف العلماء وقفات طويلة عندما راوا ان بعض هذه الاسماء حدث في رسمها ما يخالف واقعها الاعرابي كلفظة (المقيمين) في قوله تعالى: " لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم اجرا عظيما " (٢). التي رسمت بالياء مع انها معطوفة على مرفوع وكان ظاهر الاعراب يقتضي أن ترسم بالواو. ولفظة (الصابنون) في قوله تعالى: " ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابنون والنصارى من أمن

* استاذ ورئيس قسم اللغة العربية / كلية الآداب / جامعة الكويت

بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون " (٣)، التي رسمت بالواو، وهي معطوفة على منصوب. وكذلك بقاء اسم الإشارة الدال على الاثنين في قوله تعالى: " ان هذان لساحران " (٤)؛ بالالف مع انه في موضع النصب لانه اسم إن. حتى ان عائشة رضي الله عنها نسبت ذلك الى خطأ الكاتب " (٥). فهذا كله يستدل به على ان الحركات وما ينوب عنها لم تكن كما زعم قطرب والذين شايعوه وصلا لربط الكلم بعضه ببعض. وفي دراسة حديثة أثبت المستشرق (مايكل كارتر) أنه حيثما امتنعت الاضافة ووجب التنوين أو إنبات النون كان الاسم بعد ذلك منصوبا، وقد أطلق على هذه الظاهرة الاعرابية تنوين النصب (٦).

وينبغي التنبيه هنا على ان المقصود بأن الحركات تدل على المعاني ، ان المراد هو المعاني النحوية ، أعني كون الأسم فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ أو مضافا اليه . وليس المقصود المعاني الدلالية او المعاني التركيبية المتحصلة من مجمل الكلام.

فالاعراب اذن دليل على المعاني العامة، ولذلك صحح في الجملة العربية ان يتقدم المفعول على الفاعل مع ان الترتيب فيها أن يكون الفاعل الاول، ذلك لأن الرفع بالضممة أو ما ينوب عنها يميز الفاعل من المفعول الذي ينصب بالفتحة أو بما ينوب عنها. فلذلك لا يصح هذا التقديم والتأخير اذا لم يؤمن اللبس، وقد مثل ابن جني على هذا بنحو: ضرب يحيى بشرى (٧)، لأن الاعراب لا يظهر على الالف التي ينتهي بها اسماهما. فإن أمن اللبس من حيث المعنى جاز وذلك نحو: أكل يحيى كمثرى.

غير أن مرونة الجملة العربية ووجود اسماء لاتظهر عليها علامات الاعراب بسبب اعتلال اواخرها، أو لانها من المبنيات قد أدى الى ما يسمى في النحو العربي بالاحتمالات الاعرابية. وأكثر ما يكون ذلك حين يختلف على المعنى العام الذي تؤديه الجملة. ومن المعروف ان المعاني التي تنشأ عن كلام المتكلم تختلف باختلاف المتلقي ومقدرته على الفهم والاستيعاب. وهذا انما يحدث في النصوص الادبية الراقية، ومنها النص القرآني الكريم، ومنها يتحصل لدينا ظاهرة معكوسة في النحو العربي: فبدلا من ان تكون العلامات الاعرابية دليلا على المعاني العامة، يصبح المعنى مؤثرا في الاعراب

ومحددا له ، او في الاقل يكون المعنى محددا لأحد الوجوه الاعرابية ومانعا للوجه الاخر .

ومن امثلة هذا قول امرئ القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

فقد يتبادر الى الذهن اول وهلة انه من باب التنازع ، أي ان (قليل) يمكن رفعه اعتبارا بانه فاعل للفعل (كفى) ويكون مفعول اطلب مقدر ، وانه منصوب على انه مفعول لأطلب ، ويكون فاعل (كفى) مقدر . وليس الامر كذلك لان نصب قليل بالفعل اطلب يؤدي الى فساد المعنى كما يقول سيبويه ، لانه لم ينصب " لانه لم يجعل القليل مطلوبيا وانما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافيا ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى " (٨) . ورد ابن هشام توجيه ابن الحاجب لهذا البيت على ان الواو في (ولم اطلب) حاله ، فيكون البيت كما قال طانقه من النحاة من باب التنازع ، قال : " المعنى حينئذ لو ثبت اني اسعى لادنى معيشة لكفاني القليل في حالة اني غير طالب له ، فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقفا على طلبه له فيتوقف عدم الشيء على وجوده " (٩) .

والحقيقة ان ادينا نصوصا كثيرة يتحكم المعنى فيها في التوجيه الاعرابي ، وفيما

يأتي نماذج من هذه النصوص :

أ - مما جاء مرفوعا ، ويحتمل ان يكون له اكثر من رافع في الجملة .

أ - قوله تعالى : " وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله " (١٠) ، يحتمل (اله) من حيث الصنعة الاعرابية اوجه هي :

أ - ان يكون مبتدأ مؤخرا ، والجار والمجرور خبرا مقدما .

ب - ان يكون فاعلا للجار والمجرور او للفعل الذي يتعلق به الجار والمجرور .

ج - ان يكون خبرا لمبتدأ محذوف التقدير هو في السماء اله ، ويكون الجار والمجرور

متعلقان ب (اله) على ان تأويله بوصف ، فيصبح المعنى وهو الذي في السماء معبود ، وفي

الارض معبود . وقد منع ابن هشام الاحتمالين الاول والثاني لأن الصلة تكون منهما خالية

من الضمير العائد وهو شرط في وقوع الجملة صلة للموصول . ولأن حمل الجملة الثانية

على الاستثناء يؤدي الى فساد المعنى، إذ يكون إن في الأرض إله غير الذي في السماء^(١١). ومنع ابن هشام احتمالا آخر وهو أن يعرب (إله) بدلا من الضمير المقدر في الجار والمجرور، واعتبار الجار والمجرور صلة الموصول لانه تقدير بعيد، والبعد في التقدير لا يلجأ اليه الا في الضرورة فيتحصل بذلك اعراب واحد، وهو ان يكون (إله) خبر للضمير المحذوف المبتدأ، والجار والمجرور متعلقان بالخبر اله. وهذا التعلق جائز وان كانت لفظة (إله) جامدة لانها مؤولة بالمشتق، فيصبح المعنى وهو الذي هو معبود في السماء ومعبود في الأرض، وهو توجيه الزمخشري^(١٢).

٢ - قوله تعالى: " فأخرجنا به نبات كل شيء فأخرجنا منه خضرا تخرج منه حبا متراكبا ومن النخل من طلعها قنوان دانية وجنات من اعناب"^(١٣)، قرئت وجنات بالرفع والنصب^(١٤). وأجاز الزمخشري في الرفع ان يكون معطوفا على (قنوان)^(١٥). وهذا الاعراب مفسد للمعنى لانه كما يقول ابن هشام " يقتضي ان جنات الاعناب تخرج من طلع النخل"^(١٦). والصحيح عند ابن هشام ان يكون مبتدأ خبره محذوف أي وهناك جنات او ولهم جنات، وهو الاحتمال الثاني عند الزمخشري حين قدره ثم جنات.

ب - ما يحتمل الرفع والنصب واحدهما يفسد المعنى، منه قول امرئ القيس الانف الذكر فان نصب (قليل) كما ذكرنا يفسد المعنى، وعكسه قول امرئ القيس:

أظلم ان مصابكم رجلا رد السلام تحية ظلام

اختلف في اعراب (رجل) فقال اليزيدي وجماعة انه مرفوع خبرا لإن، واعربه المازني وسائر النحويين بالنصب مفعولا لاسم المصدر (مصائب) وخبر (إن) هو (ظلام) أي ان اصابتكم رجلا بهذه الصفة ظلم. والاعراب الاول مفسد للمعنى لانه لا يتحقق فيه أي معنى له^(١٧)، وهو مشهور في كتب النحو والادب.

ج - ومما جاء منصوبا ويحتمل ان يكون له اكثر من فاصد في الجملة:

١ - قوله تعالى: " فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فانه مني الا من اغترف غرفة"^(١٨)، الاستثناء من الجملة الاولى أي من قوله تعالى (من شرب منه)، وهو رخصة لمن يغترف غرفة واحدة بيده^(١٩). واما ان يكون الاستثناء من الجملة

الثانية

(ومن لم يطعمه) فانه يفسد المعنى، لان المعنى يصبح حينئذ ومن لم يطعمه فليس مني الا من اعترف غرفة بيده ولذلك وهم ابن هشام ابا البقاء العكبري الذي راعم انه استثناء من الجملة الثانية (٢٠).

٢ - وقوله تعالى : " الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا قيما " (٢١)، موضع (قيما) من الاعراب ان يكون حالا من الكتاب ناصبه الفعل انزل، واحسن من هذا الاعراب عند الزمخشري ان ينتصب بفعل محذوف ولا يجعل حالا من الكتاب لنلا يحدث الفصل بين الحال وصاحبها ببعض الصلة الذي هو جملة (ولم يجعل له عوجا) المعطوفة على جملة (انزل) (٢٢). والنحويون لا يجيزون مثل هذا الفصل. وهذا الموضع في القرآن الكريم من مواضع (السكت) التي يلتزم فيها الوقوف وقفة خفيفة قبل استئناف القراءة خشية ان يحدث التباس بدمج اللفظتين في المعنى او في اللفظ. وهنا يلتزم السكت لنلا يتوهم ان قيما من تمام جملة لم يجعل، ومثل هذا الاعراب يفسد المعنى. وقد ذكر ابن هشام (٢٣) ان بعضهم اعرب (قيما) صفة لعوجا ومعنى هذا ان يكون العوج قيما، وأحدهما يناقص الاخر. وهذا غاية في فساد المعنى.

٣ - وقوله تعالى : " فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا الهة " (٢٤). اعرب الزمخشري هذه الآية على ان الهة هو المفعول الثاني للفعل اتخذ، والمفعول الاول ضمير محذوف، و(قربانا) حال على معنى اتخذوهم الهة يتقربون بهم الى الله ومنع ان يكون (قربانا) مفعولا ثانيا و(الهة) بدلا منه لفساد المعنى (٢٥). وعلل ابن هشام فساده بانه يذمهم ان يتخذوا هذه الالهة قربانا الى الله فكأنهم أمروا ان يتخذوا الله تعالى قربانا وذلك لانك اذا انكرت على احد بقولك (أنتخذ فلانا معلما دوني ؟) فقد أمرته ان يتخذك معلما ، والله سبحانه وتعالى لا يتقرب به الى غيره بل يتقرب اليه بغيره (٢٦).

٤ - ومن ذلك موقع المصدر المؤول من الاعراب في قوله تعالى : " أصلاتك تأمرك ان تترك ما يعبد اباؤنا او ان نفعل في اموالنا ما نشاء " (٢٧) ، فظاهره ان يكون (ان نفعل) في موضع النصب معطوفة على (ان تترك) غير ان هذا الاعراب يفسد المعنى ، لانه ليس المقصود ان يامرهم ان يفعلوا ما يشاؤون، بل المقصود هو انه يامرهم بترك ما

يعبدون وترك فعل ما يشاؤون، والاعراب الصحيح ان يكون (ان نفع) معطوفا على ما يعبد. والمهم للاعراب الاول المفسد للمعنى هو وجود مصدرين مؤولين (ان نترك) و (ان نفع) وبينهما حرف العطف (او) (٢٨).

د - بين المنصوب والمجروح، ومنه قوله تعالى: "ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين" (٢٩) قرنت بتتوين (٣٠) مائة، واعرب الاخفش (٣١) سنين على هذه القراءة منصوبة بدلا من ثلاث او مجرورة بدلا من مائه. واعرابها بدلا من مائة يفسد المعنى (٣٢)، لان البديل يصح فيه ان يقع موقع المبدل منه، فيصبح المعنى على هذا التوجيه الاعرابي ولبثوا في كهفهم ثلاث سنين، وهو فاسد كما ترى.

هـ - في اعراب الفعل، لا منه قول الشاعر:
غير أنا لم تأتتا بيقين
فترجي ونكثر التأميلا
يمتنع فيه نصب الفعل (ترجي) او جزمه وان اقترن بالفاء بعد النفي، بل يجب فيه الرفع على الاستئناف، لان النصب بعد الفاء يعني ان يكون ما بعدها مسببا عما قبلها والجزم يعني انه معطوف على (تأتتا) المجزوم بلم. وانما المعنى كما يقول ابن هشام: "انه لم يأت باليقين فنحن نرجو خلاف ما اتى به لانتقاء اليقين عما اتى به" (٣٣). فالنصب والجزم في هذا الفعل يفسد المعنى. وهذا يعني انه ليس كل فعل يقترن بالفاء بعد النفي ينصب على انها فاء السببية الناصبة للفعل بنفسها عند الكوفيين وباضمار ان عند البصريين، بل لا بد من استقامة المعنى بان يكون ما بعدها مسببا عما قبلها كما في قوله تعالى: "لا يقضي عليهم فيموتوا" (٣٤).

٢ - وقول الشاعر:

لن ما رايت أبا يزيد مقاتلا
أدع القتال واشهد الهيجاء
فقد يتوهم الناظر في هذا البيت اول وهلة أن الفعلين (ادع) و(اشهد) متعاطفين لانهما منصوبان، وهذا الاعراب مفسد للمعنى، لان كون (اشهد) معطوفا على (ادع) يعني انه منصوب بأداة النصب (لن) الواقعة في اول البيت، والمعنى يصبح عندئذ أنى لما رايت أبا يزيد مقاتلا لن أدع القتال ولن أشهد الهيجاء، وهو تناقص واضح. والصحيح أن يعرب

(أشهد) منصوبان المحذوفة، والتقدير لن أدع القتال وإن أشهد الهيجاء، فيكون المصدر المؤول معطوفا على (القتال) الواقع مفعولا به للفعل (ادع) وهذا توجيه ابن هشام للبيت، وهو كقول ميسون:

وليس عباءة وتقر عيني أحب الي من لبس الشفوف (٢٥)

٣ - منع جمهور النحويين في قولهم (لاتدن من الاسد يأكلك) الجزم في الفعل الثاني (يأكلك) وأجازوه في نحو (لاتدن من الاسد تسلم) (٢٦)، ذلك ان الفعل الثاني مسبب عن الاول، او كما يؤوله النحويون بشرط مقدر. والقاعدة عندهم ان توضع إن الشرطية قبل لانهائية، فإن إستقام المعنى فيجزم الفعل الثاني، وإلا يرفع ويمنع جزمه. وفي الجملة الاولى يفسد المعنى ان قدر ان لاتدن من الاسد يأكلك ويستقيم ان لاتدن من الاسد تسلم . على ان الكسائي يجيز الجزم مستدلا بالقرينة المعنوية ترجيحاً لها على القرينة اللفظية. وقد استحسّن ابن هشام هذا الوجه شرط ان يكون المعنى مفهوماً (٢٧).

و- ما يتعلق به الظرف والجار والمجرور - فمن الظرف قول الشاعر:

تركنت بنا لوحاً، ولو شئت جادنا بعيد الكرى تلج بكرمان ناصح

فإن بعيد الكرى ينبغي ان يكون ظرفاً لتلج لما فيه معنى البرودة ، والمقصود به الريق . ويفسد المعنى ان قدر انه ظرف للفعل (جاد) . واللوح هنا العطش ويصبح معنى البيت على التقدير الصحيح أنك تركنتنا عطاشاً ولو شئت لجادنا منك ريق يكون بارداً عقب النوم فكيف يكون في غير ذلك من الاوقات؟ .

٢ - وقوله تعالى: " فلما بلغ منه السعي " (٢٨) الآية تخص ابراهيم عليه السلام، والآية التي قبلها هي " فبشرناه بغلام حليم " . فلا يصح ان يكون الظرف أو الجار والمجرور معه متعلقاً بالفعل (بلغ) لان الابن والابن لا يبلغان السعي لطلب المعيشة في وقت واحد ومنع النحويون تعلقه بالسعي، لان المعنى يكون عندئذ فلما بلغ ان يسعي معاً، فالمعنى هنا غير مستقيم. ولان النحويين منعوا ان يتقدم متعلق المصدر عليه، ولذلك وجهه الزمخشري على الاستئناف البياني ، قال: " كأنه لما قال فلما بلغ السعي أي الحد الذي يقدر فيه على السعي قيل مع من؟ فقال مع ابيه " (٢٩). والحقيقة ان في هذا التوجيه

اشكالا، فالاستئناف البياني قد حصل على هذا التقدير قبل ان يستوفي الفعل (بلغ) مفعوله.
٣ - وقوله تعالى: "الم تر الى الملا من بني اسرائيل من بعد موسى إذ قالوا لنبي لهم"
(٤٠)، لا يصح ان تكون (إذ) ظرفا لفعل الرؤية، لان المخاطب هو الرسول (ص)، ولأنه
لم ينته علمه او نظره اليهم في ذلك الوقت. ويرى ابن هشام ان (إذ) متعلقة بمضاف
محذوف، والتقدير الم ترى الى قصتهم او خيرهم (٤١).

٤ - وقوله تعالى: "ان الذين كفروا ينادون لمقت' الله اكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون
الى الايمان فتكفرون" (٤٢)، لا يصح ان تعرب (إذ) ظرفا متعلقا بالمقت الاول ولا بالمقت
الثاني. أما تعلقها بالمقت الثاني فهو مفسد للمعنى، لان مقتهم لانفسهم يحدث في الاخرة
وليس في الحياة الاولى بسبب جرمهم فيها وقد منع ابن جني وتابعه ابن هشام أن تتعلق
(إذ) بالمقت الاول وهو إعراب الزمخشري وجماعة (٤٣)، لافساد المعنى، بل لانه يؤدي
الى الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي. وعندهما انه متعلق بمحذوف أي مقتكم إذ
تدعون (٤٤).

ومن الجار والمجرور قوله تعالى: "أكان للناس عجا أن اوحينا الى رجل منهم
ان انذر الناس" (٤٥). فقد اختلف في متعلق الجار والمجرور (للناس) أهو الفعل الناقص
(كان) أم المصدر الصريح (عجا) الواقع خبرا لكان أم الفعل (أوحينا)؟ والذي يهمننا هنا
امتناع تعلقه بالفعل اوحينا، لان المعنى عندئذ يفسد (٤٦). وعلة ذلك ان الوحي لا يكون
للناس جميعا، فالجار والمجرور للناس متعلقان في اصح الاقوال بالمصدر الصريح
(عجا) إذ اعرب خبرا لكان، أو بما يتعلق به هذا المصدر على حد قول الشاعر:

لمية موحشا ظلل' يلوح كأنه خلل'

٢ - وقوله تعالى: "وايني خفت الموالى من ورائي" (٤٧) فالجار والمجرور (من ورائي)
متعلقان بالموالى لما فيه معنى الولاية، أي خفت' ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم، وقد
يكون المعنى أني خفت الموالى كائنين من ورائي فيتعلق الجار والمجرور بالحال المقدره
على هذا المعنى، أو على تقدير مضاف محذوف أي فعل الموالى من ورائي. كل ذلك
أجزاه ابن هشام (٤٨). أما ان يكونا متعلقين بالفعل خفت فهذا يفسد المعنى.

٣ - وقوله تعالى: " ولا تساموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا إلى أجله " (٤٩). فإن قوله (إلى أجله) حال أي مستقرا إلى أجله. ولا يصح أن يتعلق بكتوبه، لأن المعنى حينئذ يؤدي إلى وجوب استمرار الكتابة إلى انقضاء الدين وهذا معنى فاسد (٥٠).

٤ - وقوله تعالى: " يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف " (٥١)، فإن متعلق الجار والمجرور هو الفعل يحسب، ومن للتعليل ولا يجوز أن تتعلق بأغنياء، لأنهم متى ظنهم ظان أغنياء بسبب التعفف علم أنهم فقراء، وهذا المعنى فاسد لأن المعنى هو أن الجاهل بشأنهم يحسبهم بسبب تعففهم أغنياء. هذا ما رآه ابن هشام (٥٢). ولكن الزمخشري يذهب إلى أن المعنى أنهم مستغنون عن المسأله بسبب تعففهم (٥٣).

٥ - وقول ابن دريد في مقصورته:

أن امرء القيس جرى إلى مدى فاعتاقه حمامه دون المدى

قد يتوهم أن (إلى مدى) متعلق بالفعل (جرى)، وهذا الأعراب يقصد المعنى، لأن جريه لم يتم إلى مداه، أو بمعنى آخر لا تصلح أن تكون (إلى) غاية للجرى. بل هي غاية للقصد. فيكون الجار والمجرور متعلقين بحال محذوفة، والمعنى جرى قاصدا إلى مدى أو طالبا إلى مدى بدليل قوله في الشطر الثاني (فاعتاقه حمامه دون المدى) (٥٤).

٦ - وقول ابن دريد يصف الحاج:

ينوي التي فضلها رب العلي لما دحا تربتها على البني

في البيت فعلان هما (فضلها) و(دحا) اختلف في أعراب (من)، وللنحويين فيها ثلاثة احتمالات:

١ - ان تكون (من) بدلا من (الناس) بدل بعض من كل، فيصبح المعنى ولله على الناس على المستطيع منهم حج البيت. وهذا هو الاعراب المشهور لدى النحويين، وفيه يتحقق وجوب

الحج على المستطيع دون سائر الناس.

ب - واجاز الكسائي ان تكون (من) مبتدأ، فخرها محذوف إن كانت موصولة. اما ان كانت شرطية فجوابها محذوف (٥٧).

ج - واعربهل ابن السيد البطليوسي فاعلا للمصدر (حج). وقد رد هذا الاعراب لانه يفسد المعنى فيوجب حج المستطيع على جميع الناس، وبكلمة أخرى ان الناس يأثمون جميعا إذا لم يحج مستطيعهم، وضعف أيضا من جهة صناعة الاعراب لانه يأتي بالفاعل بعد اضافة المصدر الى مفعوله على زعم ان هذا شاذ ولا يكون الا في الضرورة.

والحقيقة ليست كذلك لانه وارد في النثر، ومنه الحديث: " وحج البيت من استطاع اليه سبيلا " (٥٨) وقد ورد في القرآن الكريم بقراءة حفص قوله تعالى: " قتل اولادهم شركاؤهم " (٥٩) غير ان حمل آية آل عمران عليه يفسد المعنى كما ذكرنا، لانه يؤدي الى وجوب الحج على جميع الناس، فإذا لم يحج مستطيعهم أثموا.

٢ - وقوله تعالى: " وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون " (٦٠). ذكر ابن هشام ان بعض النحويين اعرب الضمير (هم) في (كالوهم)، و(وزنوهم) ضمير رفع مؤكد للواو فيهما، او مبتدا وما بعده خبره. وقد رد كلا الاعرابين بان رسم المصحف لم يفصل بين الواو والضمير فيهما بالالف، وبان المعنى يتنافر إذا عاد الضمير فيهما الى المطففين. والصواب انه عائد الى الناس، لان عوده الى المطففين يجعل المعنى انهم اذا اخذوا استوفوا، وإذا تولوا الكيل أو الوزن أخسروا. قال ابن هشام: " وهو كلام متنافر لان الحديث في الفعل لافي المباشر " (٦١)، اي ان الويل للمطففين الذين يفعلون هذا الفعل.

ح - في اعراب الجمل، منه قوله تعالى: " وحفظا من كل شيطان مارذ لا يسمعون الى الملا الأعلى " (٦٢)، فإن (لا يسمعون) لاتصلح أن تكون صفة لشيطان باعتباره نكرة، ولاحالا منه باعتباره نكرة مخصصة بالوصف وهو قوله (مارذ) لان ذلك يفسد المعنى.

(حلت) المذكور ^(٧١). وقد نص ابن جني في باب (شجاعة العربية) على ان هذا الاعراب لحن، وان كان المعنى عليه لانه يؤدي الى الفصل بين بعض اجزاء جملة الصلة، لان مجيء البديل يؤذن بتمامها ^(٧٢).

فالجمله عنده على هذا الاعراب تفسد صياغتها، وتصبح كقولهم مررت بالضارب زيد جعفرا، مما لا يصلح في العربية معنى ولا صياغة. ولذلك اعرب ابن جني دارها مفعولا لفعل اخر. والنحويون يلجأون الى مثل هذا التقدير كلما وقعت اعينهم على موضع يخالف قواعد الاعراب وثوابت النحو العربي.

ومثل هذا قول الكميت في ناقلته:

كذلك تيك والناظرات صواحبهما يرى المسحل

ومعناه كالناظرات ما يرى المسحل (الحمار الوحشي) صواحبهما. فلا يصلح ان يكون الاسم الموصول (ما) مفعولا للناظرات لما يرتكب فيه من فصل قبيح، ولذلك يقدر فعلا محذوفا أي كالناظرات صواحبهما ينظرن ما يرى المسحل ^(٧٣). وقد أورد ابن جني امثلة اخرى لما يجب ان يجرى فيه الاعراب على قواعد النحو مع الحفاظ على المعنى ^(٧٤).

وإذا كان القصد من الاعراب التعرف على مكونات الجملة الأساسية وغير الأساسية كي ياخذ كل جزء ما يستحق من العلامات، فان هذا لا يمكن تحقيقه الا بمعرفة معناها. ولذلك كان من اول لوازم الاعراب معرفة معنى ما يعرب مفردا كان او مركبا كما يقول ابن هشام ^(٧٥). والمقصود معرفة دلالة الالفاظ ومعرفة المعنى العام للاية او البيت او المثل وغير ذلك مما يتصدى له المعربون. ولذلك أبى ابن هشام ان يعرب لقطة (حقلد) في بيت زهير:

تقي نقي لم يكثر غنيمة بنهكه ذى قربي ولا بحقلد

قبل ان يعرف معنى (حقلد). فلما عرف ان معناه سبي الخلق قال: " هو معطوف على شيء متوهم، اذ المعنى ليس بمكثر غنيمة " ^(٧٦) وليس بحقلد.

وهذا يقودنا الى القول بان المعرب الحقيقي هو المتكلم، لانه يصوغ كلامه ويجري كلماته حسبما يعتدل في ذهنه من معان يريد ان يوصلها الى المخاطب او

المتلقي. فالجملة في حقيقة الامر كلمات صيغت على سني ثابت يتعلمه ابناء اللغة منذ سن الطفولة الاولى، وتعبير عن معان في نفس المتكلم. وقد توصل المستشرق (مايكل كارتر) الى انه " يمكن الافتراض في نهاية الامر ان المتكلم يكون دائما هو المحرك الرئيس في كل عملية نحوية، وان سيبويه كان مدركا لذلك تماما، الا ان النحوي قد يكون معذورا اذا ركز اهتمامه على سلوك الجملة بدلا من سلوك المتكلمين، لذلك نجد في الكتاب مجموعه كاملة من المصطلحات تخص عمل العناصر اللغوية ضمن الجمل، أما عندما يكون المتكلم هو العامل فلا نجد الا الجزء المعمول فيه من الجملة يشار اليه بمصطلح معين " (٧٧).

وهذه النتيجة التي يعرضها كارتر لما يفهمه من كتاب سيبويه قد توصل اليها ابن جني ايضا، فهو اول من نص على ان المتكلم هو العامل الحقيقي، ولذلك تكون الالفاظ عنده خدم للمعاني^(٧٨)، واذا كانت خدما للمعاني فانها تجري مجراها وتوول الى ما ينبغي ان تعبر عنه. واذا طبقنا ذلك على الاجزاء الاساسية في الجملة وغير الاساسية تكون المعاني هي الموجه لاعراب تلك الالفاظ فيصبح الفاعل مرفوعا، وكذلك المبتدأ والخبر ويجر المضاف اليه المباشر وغير المباشر وينصب ما عدا ذلك. وان أي تغيير لهذه العلامات يرد الى تغيير المعنى العام للجملة وقد يؤدي الى معنى غير مقبول، وقد عبر عن ذلك النحاة بفساد المعنى وهو مصطلح تداوله النحاة منذ سيبويه على نحو ما بيننا في هذا البحث. على ان التغيير في العلامات قد يحدث بسبب التوهم، وهذا ايضا مصطلح تحدث عنه النحاة. ومن امثله قول زهير :

بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولاسابق شيئا إذا كان جانبا

فقد جر (سابق) مع انه ينبغي ان يكون منصوبا لانه معطوف على خبر ليس (مدرك). وانما حدث ذلك لان الشاعر توهم ان خبر (ليس) هنا مجرور بالباء وهو كثير فيه، فكانما قد قال لست بمدرك فقال ولا سابق على تقدير ولا بسابق، ومثله قول الاخر:

مالحازم الشهم مقداما ولا بطل إن لم يكن للهوى بالحق غلابا

فجر (بطل) توهما كما بينا في البيت السابق. وهذا النوع من التوهم مقبول عند النحاة لان خبر ليس وخبر كان المنفية يكثر فيهما الجر بالباء الزائدة، اذ لم يستحسنوا هذا التوهم

في خبر كان المثبت كما في قول الشاعر:

وما كنت ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم منمل^(٧٩)

فجر (منمش) و(منمل) على هذا التوهم مع ان كان هنا مثبتة وغير منفية^(٨٠). وظاهرة التوهم هذه من اقوى الأدلة على ان المتكلم يجري الحركات الاعرابية وفقا للمعنى الذي يريده، ولذلك قال الزجاجي: " ان الاعراب عرض داخل في الكلام لمعنى يوجده ويدل عليه". والكلام إذا سابقه في المرتبة والاعراب تابع من توابعه^(٨١)، وبكلمة اخرى ان المتكلم هو العامل الحقيقي كما يقول ابن جني، وكما يفهم من كلام سيبويه على نحو ما بينا انفا. ولذلك فان ابدال الحركات بعضها ببعض يغير المعنى الذي يريده المتكلم وقد يفسده او يجرده من أي معنى.

الهوامش:

(١) ينظر للتوسع في معرفة رأي قطرب الايضاح في علل النحو للزجاجي ص ٧٠ الذي نقل عنه ردا مفصلا على مذهب غيره من التحويين في ان الحركات دلالة على المعاني، وزعم انه لو كان هذا صحيحا لما وجدنا في الكلام اسماء متفقه في الاعراب مختلفة في المعاني، كقولهم : ان زيدا اخوك، ولعل زيدا اخوك، وكان زيدا اخوك. ولا اسماء مختلفة الاعراب متفقه المعاني كقولهم: ما زيد قائما، وما زيد قائم وغير ذلك. ونقل عنه ايضا ان العرب تقف بالسكون، ولو وصلوا بالسكون لكان يلزمهم الاسكان في الوقف والوصل.

(٢) النساء / ١٦٢.

(٣) المائدة / ٦٩.

(٤) طه / ٦٣.

(٥) تأويل شكل القرآن ٢٥.

(٦) ينظر مقالته: عشرون درهماني كتاب سيبويه مجلة المورد العدد ١ مجلد ١٦ سنة ١٩٨٧ ص ١١٩.

(٧) الخصائص / ١ / ٣٥.

(٨) الكتاب / ١ / ٧٩.

(٩) مغني اللبيب / ٢ / ٥٠٩.

(١٠) الزخرف / ٨٤.

(١١) مغني اللبيب / ٢ / ٤٣٤.

(١٢) الكشاف / ٣ / ١٠٤.

(١٣) الانعام / ٩٣.

(١٤) الكشاف / ١ / ٥٢٠.

(١٥) المصدر السابق، نفس الموضوع.

(١٦) المغني / ٢ / ٥٣٥.

(١٧) مغني اللبيب / ٢ / ٥٣٩.

(١٨) البقرة / ٢٤٩.

(١٩) الكشاف / ١ / ٢٨٩.

(٢٠) ينظر المغني / ٢ / ٥٢٣.

(٢١) الكهف / ٢٠١.

(٢٢) الكشاف / ٢ / ٢٥٠.

(٢٣) المغني / ٢ / ٥٣٤.

- (٢٤) الاحقاف / ٢٨ .
(٢٥) الكشاف / ٣ / ١٢٤ .
(٢٦) مغني اللبيب / ٢ / ٥٣٧ .
(٢٧) هود / ٨٧ .
(٢٨) ينظر المغني / ٢ / ٥٢٩ .
(٢٩) الكهف / ٢٥ .
(٣٠) قراءة ابن كثير ونافع وابي عمرو وعاصم وابن عامر السبعة في القراءات ٣٨٩ .
(٣١) معاني القرآن .
(٣٢) المغني / ٢ / ٥٣٧ .
(٣٣) المغني / ٢ / ٤٨٠ .
(٣٤) فاطر / ٦٣ .
(٣٥) المغني / ١ / ٢٨٣ ، ٢ / ٥٢٩ ، ٥٣٠ .
(٣٦) ينظر ابن عقيل / ٢ / ٣٥٦ .
(٣٧) المغني / ٢ / ٦٠٥ .
(٣٨) الصافات / ١٠٢ .
(٣٩) الكشاف / ٢ / ٦٠٧ .
(٤٠) البقرة / ٢٤٦ .
(٤١) المغني / ٢ / ٥٢٣ .
(٤٢) غافر / ١٠ .
(٤٣) الكشاف / ٢ .
(٤٤) الخصائص / ٢ / ٢٥٩ ، والمغني / ٢ / ٥٤٠ ، ٥٤١ .
(٤٥) يونس / ٢ .

- (٤٦) ينظر المغني ٢ / ٤٣٦ .
(٤٧) مريم / ٥ .
(٤٨) المغني ٢ / ٥٣٠ .
(٤٩) البقرة / ٢٨٣ .
(٥٠) المغني ٢ / ٥٣٠ .
(٥١) البقرة / ٢٧٣ .
(٥٢) المغني ٢ / ٥٣٣ .
(٥٣) الكشاف / ١ / ٣٠١ .
(٥٤) المغني ٢ / ٥٣٤ .
(٥٥) المصدر السابق، نفس الموضوع .
(٥٦) ال عمران / ٩٤ .
(٥٧) ينظر في هذا الاعراب مغني اللبيب ٢ / ٥٣٦، وشرح ابن عيقل ٢ / ١٠٣ .
(٥٨) المغني ٢ / ٥٣٦ .
(٥٩) الانعام / ١٣٧ .
(٦٠) المطففين / ٢ .
(٦١) المغني ٢ / ٥٩٦ .
(٦٢) الصافات / ٧ .
(٦٣) مغني اللبيب ٢ / ٣٨٢ .
(٦٤) ينظر في توضيح هذا النوع من الاستنفاف مغني اللبيب الموضوع السابق .
(٦٥) مغني اللبيب ٢ / ٤١٥ .
(٦٦) الخصائص / ١ / ٢٨٤، ٢٨٣ .
(٦٧) الخصائص / ٣ / ٢٥٥ .
(٦٨) الطارق / ٨، ٩ .
(٦٩) غافر / ١٠ .
(٧٠) الخصائص / ٣ / ٢٥٦ .

(٧١) الخصائص ٣ / ٢٥٧.

(٧٢) الخصائص ٢ / ٤٠٢.

(٧٣) الخصائص ٢ / ٤٠٤ ، ٣ / ٢٥٧.

(٧٤) الخصائص ٣ / ٢٥٧ وما بعدها.

(٧٥) مغني اللبيب ٢ / ٥٢٧.

(٧٦) المغني ٢ / ٥٢٨، لا يستقيم معنى البيت، إذا عرّب بحقلد معطوفاً على بنهكة لأن المعطوف والمعطوف عليه يشتركان في الحكم. فلو كان معطوفاً على بنهكة لكان المعنى لم يكثر غنيمة بنهكة ذي قربي ولم يكثر غنيمة بحقلد وهذا مفسد للمعنى، لذلك افترض ابن هشام أن قوله لم يكثر يساوي ليس بمكثر فيصبح المعنى ليس بمكثر غنيمة بانتهاك ذي قربي وليس هو بحقلد أي سيء الخلق.

(٧٧) نحوي عربي من القرن الثامن للميلاد، مجلة المورد المجلد العشرون العدد الأول ١٩٩٢ ص ٣٥.

(٧٨) الخصائص ١ / ٢٢٠.

(٧٩) التيريب النميمة، والمتمل الكثير النميمة، والمنمش المفسد ذات البين.

(٨٠) ينظر مغني اللبيب ٢ / ٤٧٦ وما بعدها، وقد كتب أحد الباحثين بحثاً في ظاهرة التوهم هذه نشره في معجم اللغة العربية العدد ١ سنة ١٩٨٣ ص ٦٧-١٠٣ ولم نستطع الاطلاع عليه للأسف. ينظر كشاف الدوريات العربية ١٨٧٦-١٩٨٤، إعداد عبد الجبار عبد الرحمن ٢ / ٥٠.

(٨١) الايضاح في علل النحو ٦٧.

ثبت المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم.
- ٢ - الايضاح في علل النحو - لابي القاسم الزجاجي تحقيق دكتور / مازن المبارك - الطبعة الرابعة - دار النفائس ١٩٨٢.
- ٣ - تأويل مشكل القرآن - ابن قتيبة - المكتبة العلمية - المدينة المنورة الطبعة الثالثة ١٩٨١.
- ٤ - الخصائص - ابن جني . مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢.
- ٥ - السبعة في القراءات - ابن مجاهد تحقيق د. شوقي ضيف الطبعة الثالثة - دار المعارف مصر.

- ٦ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - دار القلم بيروت ط ١٤ .
- ٧ - الكتاب - سيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون - دار القلم ١٩٦٦ .
- ٨ - كشاف الدوريات العربية ١٨٧٦ - ١٩٨٤ إعداد عبد الجبار عبد الرحمن .
- ٩ - الكشاف - الزمخشري - مكتبة مصطفى البابي الحلبي مصر ١٩٤٨ .
- ١٠ - مجلة المورد - المجلد ١٦ العدد الاول ١٩٨٧ .
المجلد ٢٠ العدد الاول ١٩٩٢ .
- ١١ - مغني اللبيب عن كتب الاعاريب - ابن هشام الاتصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .